

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
بخصوص الاقتراح بإنشاء لجنة نوعية
دائمة بالمجلس " لجنة حقوق الإنسان "،
والمقدم من أصحاب السعادة الأعضاء:
الدكتور صلاح علي محمد، خليل إبراهيم
الذوايدي، عبدالرحمن محمد جمشير، أحمد
إبراهيم بهزاد، منيرة عيسى بن هندي، حمد
مبارك النعيمي، الدكتورة عائشة سالم
مبارك، هالة رمزي فايز.



التاريخ: ٦ فبراير ٢٠١٢م

الموقر
صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني أن أرفع إلى معاليكم التقرير السادس والعشرين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول الاقتراح بإنشاء لجنة نوعية دائمة بالمجلس " لجنة حقوق الإنسان"، والمقدم من أصحاب السعادة: الدكتور صلاح علي محمد، الأستاذ خليل إبراهيم الذوايدي، الأستاذ عبدالرحمن محمد جمشير، الأستاذ أحمد إبراهيم بهزاد، الأستاذة منيرة عيسى بن هندي، الأستاذ حمد مبارك النعيمي، الدكتورة عائشة سالم مبارك، الأستاذة هالة رمزي فايز.

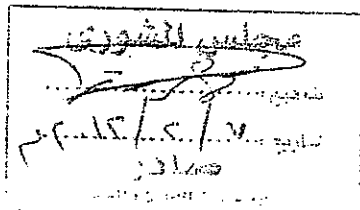
برجاء التكرم بالنظر واتخاذ اللازم لعرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

دلال جاسم الزايد
رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المرفقات:

١. تقرير اللجنة حول الاقتراح المذكور.
٢. الاقتراح بإنشاء لجنة حقوق الإنسان.
٣. خطاب مقدمي الاقتراح بشأن التعديلات التي أجريت على اختصاصات اللجنة.





مملكة البحرين
مجلس الشورى
إدارة شؤون اللجان والبحوث
لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المرفق الأول تقرير اللجنة

دور الانعقاد العادي الثاني
الفصل التشريعي الثالث



التاريخ : ٦ فبراير ٢٠١٢ م

التقرير السادس والعشرون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
حول
الاقتراح بإنشاء لجنة نوعية دائمة بالمجلس " لجنة حقوق الإنسان "

مقدمة :

استلمت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية كتاب معالي رئيس مجلس الشورى رقم (٢٦٥ ص ل ت ق / ٣ - ١٠ - ٢٠١١) المؤرخ في ١٧ أكتوبر ٢٠١١ م، والذي تم بموجبه تكليف اللجنة بدراسة ومناقشة الاقتراح بإنشاء لجنة نوعية دائمة بالمجلس " لجنة حقوق الإنسان"، والمقدم من أصحاب السعادة: الدكتور صلاح علي محمد، الأستاذ خليل إبراهيم الذوادي، الأستاذ عبدالرحمن محمد جمشير، الأستاذ أحمد إبراهيم هزاد، الأستاذة منيرة عيسى بن هندي، الأستاذ حمد مبارك النعيمي، الدكتورة عائشة سالم مبارك، الأستاذة هالة رمزي فايز، على أن تتم دراسته وإبداء الملاحظات، وإعداد تقرير يتضمن رأي اللجنة بشأنه ليتم عرضه على المجلس.

أولاً- إجراءات اللجنة :

لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه قامت اللجنة بالإجراءات التالية :

(١) تدارست اللجنة الاقتراح المذكور في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثالث في الاجتماعين التاليين:

١. الاجتماع الخامس المنعقد بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١١ م.
٢. الاجتماع الثاني والعشرون المنعقد بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٢ م.

(٢) اطلعت اللجنة أثناء دراستها على الاقتراح موضوع البحث. (مرفق)

(٣) دعت اللجنة إلى اجتماعها الخامس مقدمي الاقتراح، وقد حضر أصحاب السعادة:

١. الأستاذ خليل إبراهيم الذوايدي عضو مجلس الشورى.
٢. الدكتورة عائشة سالم مبارك عضو مجلس الشورى.
٣. الأستاذة منيرة عيسى بن هندي عضو مجلس الشورى.
٤. الأستاذة هالة رمزي فايز عضو مجلس الشورى.

(٤) كما دعت اللجنة إلى اجتماعها الثاني والعشرين مقدمي الاقتراح، وقد حضر:

١. الدكتورة عائشة سالم مبارك عضو مجلس الشورى.

(٥) أرسلت اللجنة خطاباً المؤرخ في ١ ديسمبر ٢٠١١ م لمقدمي الاقتراح، بشأن ملاحظاتها

بخصوص اختصاصات اللجنة، والواردة في الاقتراح بقانون.

(٦) اطّلت اللجنة على خطاب مقدمي الاقتراح المؤرخ في ١٧ يناير ٢٠١٢م، بشأن التعديلات

التي أجريت على اختصاصات لجنة حقوق الإنسان. (مرفق)

(٧) أرسلت اللجنة خطابها المؤرخ في ٣١ يناير ٢٠١٢م لمقدمي الاقتراح، بشأن التعديلات التي

أجرتها اللجنة على مهام واختصاصات لجنة حقوق الإنسان.

(٨) بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٢م تسلمت اللجنة خطاب مقدمي الاقتراح بشأن موافقتهم على

التعديلات التي أجرتها اللجنة على المهام والاختصاصات.

• شارك في اجتماع اللجنة من الأمانة العامة بالمجلس:

١. الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس .

• تولى أمانة سر اللجنة السيدة ميرفت علي حيدر.

ثانياً: رأي مقدمي الاقتراح:

- أوضح مقدمو الاقتراح أن هناك تزايداً في الاهتمام بحقوق الإنسان محلياً وعالمياً، والذي انعكس بإنشاء وزارة تُعنى بحقوق الإنسان مما يستوجب إنشاء لجنة متخصصة في المجلس تتعاطى مع الملفات الحقوقية من الجانب التشريعي، كما أن اعتماد المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان يستوجب منها تقديم تقارير دورية لهذا المجلس بمشاركة السلطة التشريعية. إضافة إلى أن مجلس

النواب شكل لجنة لحقوق الإنسان، مما يتطلب وجود نظير لها في مجلس الشورى لإحالة المواضيع ذات العلاقة إليها.

- أن وجود لجنة متخصصة بحقوق الإنسان سينتج عنه دراسة وافية ودقيقة للمشروعات ذات العلاقة، كما أن اختصاصات اللجنة المقترحة أصلية ولا تلامس اختصاصات اللجان الأخرى، أو تنطرق إلى مواضيع خارج نطاق حقوق الإنسان.

ثالثاً: رأي اللجنة:

ناقشت اللجنة الاقتراح موضوع الدراسة والبحث، وتبودلت وجهات النظر بين أعضاء اللجنة ومقدمي الاقتراح، والمستشار القانوني بالمجلس، وأكدت اللجنة أهمية تشكيل مثل هذه اللجنة والتي ترعى حقوق الإنسان، وخاصة في ظل التطورات الداخلية والعالمية، مع مراعاة أن تكون الاختصاصات محددة ومختصرة، ومقارنتها باختصاصات اللجان الأخرى بغية عدم الازدواجية فيما بينها. وانتهت إلى التوصية بالموافقة على اقتراح تشكيل اللجنة وفقاً للأحكام الآتية:

١. أن تسمى اللجنة بـ (لجنة حقوق الإنسان).

٢. ألا يزيد أعضاؤها على سبعة أعضاء.

٣. أن تختص اللجنة بما يأتي:

أ- دراسة الوضع الحقوقي العام في المملكة.

ب- متابعة التوصيات والقرارات المحالة من الشعبة البرلمانية والتي تصدر عن المؤتمرات البرلمانية

ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

ت- دراسة ما يحال إلى اللجنة من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وجميع الموضوعات

المتعلقة بحقوق الإنسان، أو أي موضوعات أخرى ذات علاقة يرى المجلس، أو رئيس

المجلس إحالتها إليها، وتقديم الرأي إلى اللجان المختصة الأخرى فيما يتعلق بحقوق

الإنسان.

رابعاً- اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي :

إعمالاً لنص المادة (٣٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، اتفقت اللجنة على اختيار

كل من :

مقرراً أصلياً.

١. الأستاذ أحمد إبراهيم بهزاد

مقرراً احتياطياً.

٢. الأستاذة جميلة علي نصيف

خامساً- توصية اللجنة:

في ضوء ما دار من مناقشات وما أبدى من آراء، فإن اللجنة توصي بما يلي:

- الموافقة على الاقتراح بإنشاء لجنة نوعية دائمة بالمجلس تسمى بـ " لجنة حقوق الإنسان"، والمقدم من أصحاب السعادة: الدكتور صلاح علي محمد، الأستاذ خليل إبراهيم الذواودي، الأستاذ عبدالرحمن محمد جمشير، الأستاذ أحمد إبراهيم بمزاد، الأستاذة منيرة عيسى بن هندي، الأستاذ حمد مبارك النعيمي، الدكتورة عائشة سالم مبارك، الأستاذة هالة رمزي فايز، من حيث المبدأ.
- الموافقة على تكوين اللجنة، وتحديد اختصاصاتها على النحو الوارد في تقرير اللجنة.

والأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ اللازم،،،

دلال جاسم الزايد
رئيس اللجنة

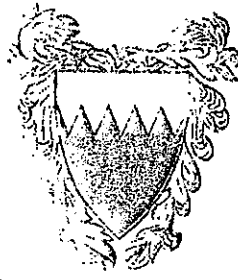
رباب عبدالنبي العريض
نائب رئيس اللجنة



مملكة البحرين
مجلس الشورى
إدارة شؤون اللجان والبحوث
لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المرفق الثاني الاقتراح

دور الانعقاد العادي الثاني
الفصل التشريعي الثالث



الرقم: 265 ص ل ت ق / 3-10-2011
التاريخ: 17 أكتوبر 2011 م

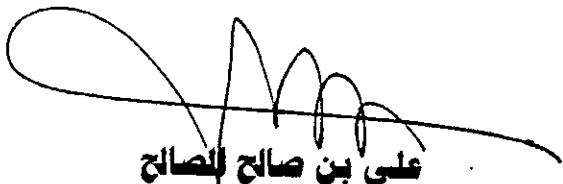
**سعادة السيدة / دلال جاسم الزايد المحترمة
رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

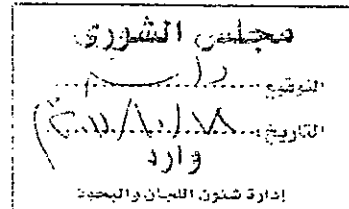
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يطيب لي أن أرفق لكم الاقتراح بشأن إنشاء لجنة نوعية دائمة
بالمجلس "الجنة حقوق الإنسان"، والمقدم من أصحاب السعادة: الدكتور
صلاح علي محمد، خليل إبراهيم الذوايدي، عبدالرحمن محمد جمشير،
أحمد إبراهيم بهزاد، منيرة عيسى بن هندي، حمد مبارك النعيمي،
الدكتورة عائشة سالم مبارك، هالة رمزي فايز.

بجاء مناقشته ودراسته وإعداد تقرير بشأنه متضمنا رأيكم
لعرضه على المجلس خلال موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،


**علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى**





التاريخ: ٤ أكتوبر ٢٠١١م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح المحترم
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تعتبر البرلمانات وأعضاؤها "حماة" لحقوق الإنسان فهم أول خطوط الدفاع عن هذه الحقوق وذلك بحكم مسؤولياتهم الأساسية في مجال التشريع والرقابة لضمان وصيانة حقوق الإنسان، وتأكيداً على هذا الدور وإيماناً بتعزيز المنظومة الحقوقية بالملكة وتماشياً مع التطورات الحقوقية في المملكة وتنفيذاً لما جاء في مرثيات حوار التوافق الوطني وإعمالاً للمادة رقم (٢١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى يسرنا أن نتقدم بمقترح إنشاء (لجنة نوعية دائمة) تعنى بحقوق الإنسان بالمجلس لتسهل هذه اللجنة في تعزيز ضمانات حقوق الإنسان من قبل السلطة التشريعية جنباً إلى جنب مع نظيرتها في مجلس النواب من أجل رفعة مكانة مملكتنا الحبيبة البحرين بين دول العالم المتقدمة.

وتجدون معاليكم تصوراً مبدئياً للمهام والغايات التي تهدف إليها هذه اللجنة، أرجو أن ينال هذا الاقتراح مباركتكم وموافقتكم الكريمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

مقدمو المقترح:

- ١- د. صلاح علي حمد
- ٢- خليل إبراهيم محمد الدواهي
- ٣- عبد الرحمن محمد سيف جبير
- ٤- محمد بن ابراهيم ريفار
- ٥- ضيف ضيف ضيف
- ٦- محمد بن مبارك بن جبري
- ٧- عائشة سالم مبارك

Shura Council Clerkman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وآرد	
OCT 2011	
الرقم:	التاريخ:

مقترح بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان

أولاً : مبررات إنشاء اللجنة :

أولاً: تزايد الاهتمام المحلي والدولي بتعزيز حقوق الإنسان، حيث ان وجود هذه اللجنة يساهم في تعزيز مكانة مملكة البحرين بين الدول التي تحرص على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

ثانياً: إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية تهتم وتعنى بحقوق الإنسان في المملكة، يفرض علينا في السلطة التشريعية إنشاء لجنة متخصصة في المجلس للتعاطي مع الملفات الحقوقية من الجانب التشريعي.

ثالثاً: وجود لجنة خاصة بحقوق الإنسان في مجلس النواب يستوجب وجود لجنة مماثلة بمجلس الشورى وذلك لإحالة المواضيع ذات العلاقة إليها.

رابعاً: اعتماد مملكة البحرين عضو في مجلس حقوق الإنسان يستوجب منها تقديم تقارير دورية لهذا المجلس مما يستلزم مشاركة السلطة التشريعية في هذه التقارير.

خامساً: اللجان النوعية الحالية في المجلس تقوم بنظر الموضوعات ذات العلاقة باختصاص كل منها، ومن الأفضل أن تكون إلى جانب تلك اللجان لجنة متخصصة في موضوع حقوق الإنسان تدعمها وتساندها.

سادساً: إن وجود أعضاء من مجلس الشورى ممثلين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يؤكد على الدور الذي ستلعبه هذه اللجنة في تعزيز حقوق الإنسان من خلال مشاركة هؤلاء الأعضاء في اللجنة.

سابعاً: يكاد لا يخلو برلمان من هذه اللجنة، لأنها جزء من عدالة المجتمع، حيث أنه من المعلوم أن تجربة دولة الكويت في الخليج متقدمة ولديها أيضا لجنة دائمة لحقوق الإنسان. وكذلك وجود مثل هذه اللجنة في العديد من البرلمانات العربية والدولية: كالمغرب، ومصر، ولبنان.

ثانياً: اختصاصات ومهام اللجنة :

أولاً: دراسة التشريعات والقوانين الوطنية النافذة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والبحث في مدى موافقتها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل مملكة البحرين ، واقتراح التعديلات اللازمة لذلك وفقاً للدستور.

ثانياً: اقتراح مشاريع قوانين خاصة بتعزيز الوضع الحقوقي بالمملكة.

ثالثاً: متابعة الوضع الحقوقي العام في المملكة، واستخدام الأدوات البرلمانية المتاحة لأعضاء مجلس الشورى لاستيضاح الأمور المتعلقة بهذا الوضع.

رابعاً: تعزيز مجالات التعاون مع المنظمات الحقوقية في المملكة وتوثيق الصلات مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، واللجان البرلمانية الدولية المماثلة.

خامساً: المشاركة في الاجتماعات الخاصة بحقوق الإنسان وبخاصة اجتماعات مناقشة التقرير الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان.

سادساً: دراسة ما يرد إلى اللجنة من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وجميع الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، أو أية موضوعات أخرى ذات علاقة يرى المجلس، أو رئيس المجلس إحالتها إليها. وتقديم الرأي إلى اللجان المختصة الأخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

انتهى



مملكة البحرين
مجلس الشورى
إدارة شؤون اللجان والبحوث
لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المرفق الثالث

التعديلات التي أجراها مقدمو الاقتراح على مهام واختصاصات اللجنة

دور الانعقاد العادي الثاني
الفصل التشريعي الثالث

التاريخ : ١٧ يناير ٢٠١٢

سعادة الأستاذة دلال جاسم الزايد المحترمة
رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

تحية طيبة وبعد ،
يسرنا أن نتقدم لسعادتكم بخالص الشكر والتقدير على اهتمامكم ومتابعتمكم
الإيجابية في دراسة ملاحظات تشكيل لجنة نوعية دائمة بالمجلس "الجنة حقوق
الانسان"، باقتراح مقدم من أصحاب السعادة: الدكتور صلاح علي محمد، خليل إبراهيم
الذواوي، عبدالرحمن محمد جمشير، أحمد إبراهيم بهزاد، منيرة عيسى بن هندي، حمد مبارك
النعمي، الدكتورة عائشة سالم مبارك، هالة رمزي فايز.
ونفيدكم إننا أخذنا بمرئياتكم، كما أخذنا بعين الاعتبار الاختصاصات والصلاحيات
التشريعية الأخرى، وبالذات اختصاصات لجنة شؤون المرأة والطفل.
ونرفق لسعادتكم بطية اختصاصات "الجنة حقوق الانسان"، راجين أن نكون قد وفقنا
في تحديد اختصاصات اللجنة.

شاكرين ومقدرين تعاونكم وتفهمكم.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام،،،

مقدمو الاقتراح:

أحمد إبراهيم بهزاد

حمد مبارك النعمي

خليل إبراهيم الذواوي

الدكتور صلاح علي محمد

الدكتورة عائشة سالم مبارك

عبدالرحمن محمد جمشير

منيرة عيسى بن هندي

هالة رمزي فايز

اختصاصات ومهام "لجنة حقوق الانسان"

١. دراسة التشريعات الوطنية النافذة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والبحث في مدى موائمتها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل مملكة البحرين، واقتراح التعديلات اللازمة لذلك وفقاً للدستور.
٢. اقتراح مشاريع قوانين خاصة بتعزيز الوضع الحقوقي بالمملكة.
٣. متابعة الوضع الحقوقي العام في المملكة، واستخدام الأدوات البرلمانية المتاحة لأعضاء اللجنة لاستيضاح الأمور المتعلقة بهذا الوضع.
٤. تعزيز مجالات التعاون مع المنظمات الحقوقية في المملكة وتوثيق الصلات مع اللجان البرلمانية الدولية المماثلة.
٥. تمثيل المجلس والمشاركة في الاجتماعات الخاصة بحقوق الانسان وبخاصة اجتماعات مناقشة التقرير الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. وتنفيذ التوصيات والقرارات المحالة من الشعبة البرلمانية والتي تصدر عن المؤتمرات البرلمانية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
٦. دراسة ما يرد إلى اللجنة من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وجميع الموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان، أو أية موضوعات اخرى ذات علاقة يرى المجلس، أو رئيس المجلس إحالتها إليها. وتقديم الرأي إلى اللجان المختصة الأخرى فيما يتعلق بحقوق الانسان.